بحث بعنوان:

الأقوال المشهورة المبنية على الحديث الضعيف في المذهب المالكي

إعداد : أ. تهاني الرفادي

عضو هيأة تدريس بقسم الفقه وأصوله

كلية الشريعة والقانون جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

ملخص البحث

هذا البحث يجمع بين قطبين من أقطاب علم الشريعة، حيث أنه يتناول علم الفقه وعلم الحديث.

فكان عنوان هذا البحث "الأقوال المشهورة في المذهب المالكي المبنية على الحديث الضعيف كتابا الطهارة والصلاة أنموذجا".

ويدرس البحث التعريف بالإمام مالك وتعظيمه للحديث النبوي و التأصيل لمصطلح المشهور عند المالكية و التأصيل لمصطلح الحديث الضعيف و القول المشهور المبني على الحديث الضعيف، في كتابي الطهارة والصلاة .

Research Summary

This research combines two poles of the poles of the science of Sharia, as it deals with the science of jurisprudence and the science of hadith.

The title of this paper was "The Famous Sayings in the Maliki School Based on the Weak Hadith as a Book of Purification and Prayer as a Model".

The study examines the definition of Imam Malik and his veneration of the prophetic hadith, the rationale for the term well-known among the Malikis, the rationale for the term weak hadith, and the famous saying based on the weak hadith, in the books of Purity and Prayer.

مقدمة

الحمد لله الذي شرح بفضله صدور المرشدين للعباد وضيق بعدله قلوب الجهلة ذوي الفسق والعناد وتصرف تعالى في خلقه بحكمته كيف شاء وأراد ويسر الكل لما خلق فلا يصرف عنه ولا يذاد فأهل الجهل لطلب معيشة النفس والأهل والأولاد متحريا لدنياه الصلاح والسداد غافلا عن دينه وما ينجيه في المعاد وقيض لحمل الشريعة السمحة عدول كل خلف ورثة الأنبياء والزهاد فهجروا في تبيين مسائلها الراحة والرقاد وهاجروا وإن جاوروا الأهلين والأولاد فبذل كل مجهوده واستفاد وأفاد وأنفق بقدر وسعه وما فتح الكريم الجواد وجمع أصولها وفروعها ودون وبين وحصل وأتقن

وأجاد وجمع الفروق ونظم الجواهر فبرزت متوجة مكللة على أحسن مراد تبصرة للجاهل بمقدمات سهلة التناول قريبة التناد فسبحان حاجبها عن غير خليل ممن اتصف بكفر أو عناد وموضحها رسالة لمن سبقت له العناية والرشاد فما أعد له من مضل وأكرمه من هاد نحمده سبحانه ونشكره على سابق العناية والفضل والإمداد ونستعينه ونستغفره عن آثامنا المانعة لنا اللحوق بمن علم وساد. ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة لا شك فيها ولا خفاء وإيمان من وصف يعبدوا الله مخلصين له الدين حنفا ونشهد أن سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله من الله يتلو صحفا وعلى آله وأصحابه أهل الكرم والوفا المنزل فيهم قل الحمد لله وسلام على عبده الذين اصطفى؛ وبعد:

فإن الفقه الإسلامي استقر على العمل بالمذاهب الأربعة المعتبرة، وإن المذهب المالكي له مكانة عظيمة بين هذه المذاهب، حيث أنه عمل بالمنقول والمعقول، ولكن سنة الله ماضية في خلقه أنه ما من شيء يصنعه البشر ويكتبوه إلا ولحق به النقصان وعدم الاكتمال.

وهذا لا ينقص من جهدهم، بل سعيهم مشكور، ولكل مجتهد نصيب وأجر.

ونحن نتناول من هذا الجانب أقوالا اشتهرت في المذهب المالكي ولكن رغم شهرتها إلا أن دليلها القائم على الحديث النبوي حكمه عند المحدثين ضعيف.

فهذا البحث يجمع بين قطبين من أقطاب علم الشريعة، حيث أنه يتناول علم الفقه وعلم الحديث.

فكان عنوان هذا البحث "الأقوال المشهورة في المذهب المالكي المبنية على الحديث الضعيف كتابا الطهارة والصلاة أنموذجا".

خطة البحث

ويتكون البحث من ثلاثة مباحث بين مقدمة وخاتمة.

المبحث الأول: التعريف بالإمام مالك وتعظيمه للحديث النبوي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام مالك.

المطلب الثاني: تعظيم الإمام مالك لحديث النبي صلى الله عليه وسلم.

المبحث الثاني: ضبط اصطلاحات البحث، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التأصيل لمصطلح المشهور عند المالكية.

المطلب الثاني: التأصيل لمصطلح الحديث الضعيف.

المبحث الثالث: القول المشهور المبني على الحديث الضعيف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القول المشهور المبني على الحديث الضعيف في كتاب الطهارة.

المطلب الثاني: القول المشهور المبني على الحديث الضعيف في كتاب الصلاة.

الخاتمة

منهج البحث: ويتكون من أمرين:

الأمر الأول: المنهج العلمي؛ وفيه عناصر:

1-استقراء المصادر والمراجع فيما يحتاجه البحث من علوم.

2-ربط العلوم الشرعية بعضها ببعض وبيان أثر الترابط بينهم.

3-نسبة كل قول إلى صاحبه من أهل العلم.

4-تخريج الأحاديث النبوية وعزو نصوص العلماء إلى كتبهم.

الأمر الثاني: المنهج الشكلي والتنظيمي؛ وفيه عناصر:

1-الاعتناء بظهور الألفاظ وإظهار الغامض إن وجد في نقل.

2-الاعتناء بصحة المكتوب لغويا واملائيا ونحويا.

3-الاعتناء بعلامات الترقيم وتميز النقول عن كلامي.

وختاما

ما سطرته بذلت فيه أقصي جهدي وغاية فكري، ولا أدعي بأنني قد أتيت بما لم تستطعه الأوائل، وإنما من نورهم قبست، ومن علمهم كتبت، وما أنا إلا من أبناء هذا الزمان الذي نقص فيه العلم والعمل، والمرء بعصره أشبه.

وما أصدق ما قاله الإمام الشاطبي: (فالإنسان وإن زعم في الأمر أنه أدركه وقتله علما، لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك، كل أحد يشاهد ذلك من نفسه عيانا). [1]

فهذه لبنة في بناء العلم الشرعي، ومفتاحا لمن أراد أن يقف على هذا الموضوع المهم في الفقه الإسلامي.

والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

المبحث الأول

التعريف بالإمام مالك وتعظيمه للحديث النبوي

لا نستطيع أن نلج في المذهب المالكي دون أن نعطر ألسنتنا بالترضي على إمام دار الهجرة، وأن نقتبس من هديه وسمته، فبذكر هؤلاء الأفاضل تسمو النفوس، وتطهر القلوب.

المطلب الأول: التعريف بالإمام مالك

اسمه:

أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث، ينتهي نسبه إلى يعرب بن يشجب بن قحطان الأصبحي، جده أبو عامر صحابي جليل.[2]

مولده:

كان في سنة ثلاث أو أربع وتسعين من الهجرة، عام موت أنس خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم. [3]

نشأته:

([1]) الاعتصام، الشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، ط1، 1412هـ - 1992م، 836/2.

([2]) شرح الزرقاني على الموطأ، عبد الباقي الزرقاني، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1424هـ - 2003م، 53/1.

([3]) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، ابن حبان، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء، ط1، 1411هـ - 1991م،ص 223.

نشأ في صون ورفاهية وتجمل، ونشأ في بيت علم، فقد روى الزهري عن والده أنس، وعميه أويس وأبي سهيل، وطلب مالك العلم وهو حدث بعيد موت القاسم، وسالم، فأخذ عن نافع، وسعيد المقبري، وعامر بن عبد الله بن الزبير، وابن المنكدر، والزهري، وعبد الله بن دينار، وغيرهم كثير.

فطلب مالك العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا، وجلس للإفادة، وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة وهو حي شاب طري، وقصده طلبة العلم من الآفاق في آخر دولة أبي جعفر المنصور، وما بعد ذلك، وازدحموا عليه في خلافة الرشيد، وإلى أن مات. [4]

أبناؤه:

كان لمالك رضى الله عنه ابنان يحيى ومحمد، وابنة اسمها فاطمة زوج بن أخته وابن عمه إسماعيل بن أبي أويس.

قال بن شعبان: ويحيى بن مالك يروي عن أبيه نسخة من الموطأ وذكر أنه تروى عنه باليمن روى عنه محمد بن مسلمة.

وابنه محمد قدم مصر وكتب عنه وحدث عنه الحرث بن مسكين.

وقال أبو عمر بن عبد البر: كان لمالك رحمه الله أربعة بنين يحيى ومحمد وحماد وأم البهاء، فأما يحيى وأم البهاء فلم يوص بهما إلى أحد وأوصى بالآخرين إلى إبراهيم بن حبيب رجل من أهل المدينة.

قال الزبيري: كانت لمالك ابنة تحفظ علمه يعني الموطأ، وكانت تقف خلف الباب فإذا غلط القارئ نقرت الباب فيفطن مالك فيرد عليه.[5]

فضائله:

أما مالك فإنه لممالك الفضائل مالك، ولمسالك التقوى والورع سالك، إمام دار الهجرة بالاتفاق، ومفتي الحجاز بالإطباق، فقيه الأمة وسيد الأئمة، زكي الطبع والهمة، أول من صنف كتابا في الإسلام، جمع فيه شرائع الحلال والحرام، ونظم عقود الشرع فيه أحسن نظام، بين فيه عيون الدلائل، وفنون المسائل في الأحكام، فغدا كتابه غرة في جبين الدين، ودرة في تاج الفضل واليقين.

([4]) سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ - 1985م، 8/48-55.

([5]) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، 86/1.

وسار في البدو والحضر مسير الشمس والقمر، وصار حجة على الأنام وقدوة يأتم بها أولو الأحلام، فمالك جم المناقب والفضائل، يم المواهب والفواضل، اتسع في الفضل مجاله، وفاض في الأفضال سجاله، واتسق في التقوى قوله وفعاله، وأصبح قريع عصره، وفريد دهره ومصره، علما سار بذكره الركبان وتعطر بنشره الزمان، جمع بين فصاحة البيان وسماحة البنان.

نظم من جواهر الكلام عقدا يزان بمثله نحر الإسلام، وصاغ من تبر الشريعة تاجا، وفتح للسنة البيضاء رتاجا، وقسم ميراث النبوة بين الأمة الهادية وبرد بماء الحياة عليل الأنفس الصادية، خص بالمناقب الشريفة المبينة، والمراتب المنيفة المتينة، كان مجلسه محفوفا بالهيبة والسلطان، ومكنونا بالحجة والبرهان، كما قال فيه عبد الله بن المبارك إمام خراسان رحمه الله:

يأبى الجواب فما يكلم هيبة والسائلون نواكس الأذقان

أدب الوقار وعز سلطان التقى فهو المطاع وليس ذا سلطان [6]

وصفه:

كان مالك طويلا جسيما عظيم الهامة أبيض الرأس واللحية، وقيل تبلغ لحيته صدره، وقيل كان أشقر أزرق العينين يلبس الثياب العدنية الرفيعة البيض.

وقال أشهب: كان مالك إذا أعتم جعل منها تحت ذقنه، ويسدل طرفيها بين كتفيه. وقال خالد بن خداش: رأيت على مالك طيلسانا وثيابا مروية جيادا.

قيل: وكان يكره خلق الثياب، يعيبه ويراه من المثلة ولا يغير شيبه. [7]

وفاته:

قال القعنبي: سمعتهم يقولون عمر مالك تسع وثمانون سنة، مات سنة تسع وسبعين ومائة.

وقال إسماعيل بن أبي أويس: مرض مالك، فسألت بعض أهلنا عما قال عند الموت، قالوا: تشهد، ثم قال: لله الأمر من قبل ومن بعد.

([6]) منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، يحيى السلماسي، تحقيق: محمود بن عبد الرحمن، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1422هـ - 2002م،ص 182.

([7]) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، عبد الله اليافعي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ - 1997م، 290/1.

وتوفي: صبيحة أربع عشرة من ربيع الأول، سنة تسع وسبعين ومائة، فصلى عليه

الأمير عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي. [8]

المطلب الثاني: تعظيم الإمام مالك لحديث النبي صلى الله عليه وسلم.

عندما نتكلم عن تعظيم الإمام مالك لحديث النبي صلى الله عليه وسلم، فإننا نقف من هذا المطلب من منظورين، الأول هو تعظيمه للحديث في نفسه، والثاني هو تعظيمه للحديث في نفوس الأخرين.

المنظور الأول: تعظيم الإمام مالك للحديث النبوي في نفسه

وهنا نرى الأدب الجم، كأن النبي صلى الله عليه وسلم يراه ويشاهده، ويكأنه أقام الحديث مقام الذات الشريفة، فلا صوت يعلو، ولا طرف يرمش.

قال مطرف: كان مالك إذا أتاه الناس خرجت إليهم الجارية، فتقول لهم: يقول لكم الشيخ: تريدون الحديث أو المسائل؟ فإن قالوا المسائل: خرج إليهم وأفتاهم.

وإن قالوا الحديث قال لهم: اجلسوا ودخل مغتسله فاغتسل وتطيب ولبس ثيابا جددا وتعمم، ووضع على رأسه طويلة، وتلقى له المنصة، فيخرج إليهم وعليه الخشوع ويوضع عود فلا يزال يتبخر حتى يفرغ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.[9]

وكان يقيم الحديث في نفسه تطبيقا، وكان كثيرا ما يقول:

وخير أمور الدين ما كان سنة وشر الأمور المحدثات البدائع

وقال أحمد بن حنبل: مالك أتبع من سفيان وإذا رأيت الرجل يبغض مالكا فاعلم أنه مبتدع.

وكان مالك يقول: المراء والجدال في العلم يذهب بنور العلم من قلب العبد.

وقيل له: الرجل له علم بالسنة أيجادل عنها؟ قال: لا ولكن ليخبر بالسنة فإن قبل منه وإلا سكت. [10]

([8]) سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، 130/8.

([9]) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، 109/1.

([10]) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، 115/1.

المنظور الثاني: تعظيمه للحديث في نفوس الآخرين

ما ورد عن الإمام مالك في هذا الباب لا نستطيع حصره ولكن مما اشتهر عنه، أنه لما قدم هارون المدينة وجه إلى مالك البرمكي وقال له قل له احمل لي الكتاب الذي صنفته حتى أسمعه منك، فوجد من ذلك مالك واغتم وقال للبرمكي إقرئه السلام وقل له العلم يزار ولا يزور، وإن العلم يؤتى ولا يأتي، فرجع البرمكي إلى هارون فأخبره بذلك، فغضب وأشار عامة أصحاب مالك أن يأتي هارون وقال البرمكي للرشيد يبلغ أهل العراق أنك وجهت إلى مالك فخالفك.

أعزم عليه حتى يأتيك فإذا بمالك قد دخل فسلم وليس معه كتاب، فقال له هارون في ذلك فقال مالك يا أمير المؤمنين إن الله تعالى بعث إلينا محمدا صلى الله عليه وسلم وأمر بطاعته واتباع سنته وأن نرعاه حيا وميتا وقد جعلك في هذا الموضع لعلمك فلا تكن أول من ضيع العلم فيضيعك الله.

الله لقد رأيت من ليس هو في حسبك ولا نسبك من الموالي وغيرهم يعز هذا العلم ويجله

ويوقر حملته فأنت أحرى أن تجل علم ابن عمك، ولم يزل يعدد عليه حتى بكى. [11]

هكذا عظم الإمام مالك في نفسه فألبسه الله الوقار، وعظمه في نفوس الأخرين فانصاع له الملوك مختارين.

المبحث الثاني

ضبط اصطلاحات البحث

ندرك من خلال عنوان البحث أنه يقوم على أساسين مهمين، الأول معنى القول المشهور عند المالكية، ومعنى الحديث الضعيف عند علماء الحديث، والقاعدة المستقرة أن احكم على الشيء فرع عن تصوره، فلابد من ضبط هذه المصطلحات أولا.

المطلب الأول: التأصيل لمصطلح المشهور عند المالكية

قبل أن نشرع في تعريف المشهور عند المالكية، نبدأ بتعريف المشهور لغة أولا.

([11]) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض، تحقيق: عبد القادر الصحراوي، مطبعة فضالة، ط1، 1966م، 2/21-22.

المشهور لغة:

اسم مفعول من شهر، أي اتضح وظهر وأضاء وانتشر، قال ابن فارس: (الشين والهاء والراء أصل صحيح يدل على وضوح في الأمر وإضاءة) [12]، وقال الجوهري: (الشهرة وضوح الأمر) [13]، ويقال: (اشتهر الأمر انتشر). [14]

المشهور اصطلاحا:

اختلف فقهاء المالكية في تعريف المشهور من المذهب، وذلك على ثلاثة أقوال بالاستقراء، فنذكر كل تعريف معضدين ذلك بالشواهد بكلام الأئمة مع بيان من مال إلى هذا التعريف، فجاءت التعريفات على ما يلي:

التعريف الأول: المشهور هو ما قوي دليله

قال ابن خويز منداد: (مسائل المذهب تدل على أن المشهور ما قوي دليله، وأن مالكا رحمه الله كان يراعي من الخلاف ما قوي دليله لا ما كثر قائله). [15]

وقال ابن خلف المنوفي: (فيكون هذا القول هو المشهور بناء على أن المشهور ما قوي دليله) [16]، وقد وافقه أبو الحسن العدوي في حاشيته على الكتاب.

وكذلك من المتأخرين الشيخ صالح الأزهري حيث قال: (فيكون هذا القول هو المشهور بناء على أن المشهور ما قوي دليله لا ما كثر قائله).[17]

ونقل هذا القول كثير من الأئمة عند طرحهم لمسألة التفريق بين المشهور والراجح.[18]

([12]) مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م، 222/3.

([13]) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ – 1987م، 705/2.

([14]) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، 498/1.

([15]) كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب، ابن فرحون، تحقيق: حمزة أبو فارس وعبد السلام الشريف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990م،ص 63.

([16]) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، علي العدوي، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، 1414هـ – 1994م، 214/1.

([17]) الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، صالح الأزهري، دار المكتبة الثقافية،ص 62.

([18]) ينظر: ضوء الشموع شرح المجموع، وشرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب، التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة.

التعريف الثاني: هو قول ابن قاسم في المدونة

قال ابن فرحون: (قال ابن أبي جمرة في كتابه إقليد التقليد: قال بعض الشيوخ إذا اختلف الناس عن مالك فالقول ما قاله ابن قاسم؛ ذلك لأن ابن القاسم صحب مالكا أزيد من عشرين سنة، ولم يفارقه حتى مات رحمه الله، وكان لا يغيب عن مجلسه إلا لعذر، وكان عالما بالمتقدم من قوله والمتأخر، ولما وقع الاتفاق على الثقة بعلمه وورعه علم أن ما أجاب في المدونة إلا بما يرى أنه يسعه من الله تعالى أن يحمل الناس على العمل به، وغلب على الظن أنه إنما يجيب في المسائل بقول مالك الأخير حيث يختلف قوله، ولم ينقل أقواله نقلا مطلقا؛ لأن ذلك يورث السائل وقفا وحيرة، وحيث يكون رأي ابن القاسم يوافق قول مالك الأول ينبه على ذلك فيحكي قوليه، ثم يقول: ويؤول قوليه أقول؛ فثبت بهذا أن مذهب ابن القاسم في المدونة هو المشهور ما لم يعارض قول مالك، ولهذا قال الشيخ أبو الحسن الطنجي في تقييد على التهذيب: قالوا قول مالك في المدونة أولى من قول ابن القاسم فيها لأنه الإمام الأعظم، وقول ابن القاسم فيها أولى من قول غيره فيها لأنه أعلم بمذهب مالك، وقول غيره فيها أولى من قول ابن القاسم في غيرها وذلك لصحتها).[19]

ويحكي الدسوقي الأقوال في تعريف المشهور فقال فيها: (والمشهور فيه أقوال قيل إنه ما قوي دليله فيكون بمعنى الراجح وقيل ما كثر قائله وهو المعتمد وقيل رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة). [20]

وقال محمد ميارة: (الرابع من توضأ وفي يده خاتم فهل يحيله أي يحركه، وهو لابن شعبان أولا وهو الذي رواه ابن قاسم عن مالك وهو المشهور). [21]

([19]) كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب، ابن فرحون، ص 67-68.

([20]) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد الدسوقي، دار الفكر، 20/1.

([21]) الدر الثمين والمورد المعين، محمد ميارة، تحقيق: عبد الله المنشاوي، دار الحديث، 1429هـ - 2008م،ص 159.

وكذلك الشيخ عليش من المتأخرين رجح ذلك فقال مثلا في مسألة الصلاة فوق سطح الجامع: (وسطحه: أي الجامع فلا تصح الجمعة عليه ولو ضاق، هذا قول ابن القاسم في المدونة، ابن شاس، وهو المشهور). [22]

وإليه مال شيوخ الأندلس والمغرب كالباجي، وابن اللباد، واللخمي، وابن أبي زيد، والقابسي.

التعريف الثالث: هو ما كثر قائله

وهو ما رجحه كثير من المتأخرين، وحملوه على معناه اللغوي، وأنه أقرب إلى فعل الأصوليين، فلا بد من أن تزيد نقلته عن ثلاثة، ويسميه الأصوليون المشهور والمستفيض. [23]

قال محمد الأمير: (والمشهور: ما كثر قائله ويقابله الشاذ). [24]

وهو ما رجحه الدسوقي حيث قال: (والمشهور فيه أقوال، قيل إنه ما قوي دليله فيكون بمعنى الراجح، وقيل ما كثر قائله وهو المعتمد، وقيل رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة). [25]

الترجيح

بعد أن ذكرنا أقوال المالكية في تعريف المشهور، فعلينا أن نجتهد على قدر طاقتنا للجمع بين هذه الأقوال.

وفي أول الأمر علينا أن نفرق بين المشهور في المذهب والمشهور من قول الإمام مالك، وعلى هذا التفريق نضع أول قاعدة للجمع وهي أن قول ابن القاسم في المدونة يحمل على أنه المشهور من قول مالك لا من قول المذهب، وبقي عندنا أنه ما كثر قائله أو ما قوي دليله، فإذا تأملنا أطوار المذهب استطعنا أن نجمع بينهما أو نعرف علة الاختلاف، فالمذهب في أو أمره كان يعمل بالدليل فكان المشهور عندهم ما قوي دليله، وينهج نفس النهج، ويعرف نفس التعريف من سلك نفس الطريقة وإن كان من المتأخرين؛ والطور الثاني في المذهب هو طور انتشار الآراء بلا أدلة كان المشهور فيها ما كثر ناقله، وكان هذا فعل أغلب المتأخرين، وهو الراجح لأننا نبحث عن المشهور

([22]) منح الجليل شرح مختصر خليل، محمد عليش، 430/1، دار الفكر، 1409هـ – 1989م.

([23]) كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب، ابن فرحون، ص 63.

([24]) ضوء الشموع شرح المجموع، محمد الأمير، 43/1، تحقيق: محمد محمود ولد محمد الأمين، دار يوسف بن تاشفين، ط1، 1426هـ – 2005م.

([25]) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد الدسوقي، 20/1.

من المذهب لا المشهور من الدليل، ولأن المتأخرين صاروا مقلدة لما قاله المتقدمون، ولأنه التفسير المناسب للمعنى اللغوي في لفظ المشهور، ولأن مذهب الأصوليين والفقهاء تقديم الراجح على المشهور عند معارضتهما، ولو لم نفسر المشهور بما كثر قائله، بأن فسرناه بما قوي دليله لكان مرادفا للراجح ولا فرق بينهما، فلا تتأت معارضتهما، حتى يقال يقدم الراجح عليه، ولأن العلماء ذكروا أن أحد القولين قد يكون مشهورا لكثرة قائله، وراجحا لقوة دليله.

سبب الاختلاف في تحديد المشهور:

أرجعه بعض الفقهاء كابن فرحون إلى وجود اختلاف بين فقهاء المالكية، فمنهم المدنيون والعراقيون والمصريون والمغاربة، وبسبب اختلاف بيئاتهم، اختلفت آراؤهم واختلف تشهيرهم لبعض الأقوال عن البعض الآخر، فالعراقيون يخالفون المغاربة في تعيين المشهور، ويشهرون بعض الروايات، وكذا المغاربة والمصريون في تقديم بعض الروايات على بعض. [26]

ثمرة الخلاف في المشهور هل هو ما قوي دليله أو ما كثر قائله؟

قال ابن فرحون: (تظهر فيمن كان له أهلية الاجتهاد، والعلم بالأدلة وأقوال العلماء وأصول مأخذهم، فإن هذا له تعيين المشهور، وأما من لم يبلغ هذه الدرجة وكان حظه من العلم نقل ما في الأمهات فليس له ذلك، ويلزمه اقتفاء ما شهره أئمة المذهب). [27]

المطلب الثاني: التأصيل لمصطلح الحديث الضعيف

نتناول في هذا المطلب التعريف بالحديث الضعيف، وبيان أقسامه، ونشرع أولا بالتعريف اللغوي.

الضعيف لغة:

([26]) كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب، ابن فرحون، ص 67.

([27]) كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب، ابن فرحون، ص 67.

أصله ضعف، ضد الضعف، قال ابن فارس: (الضاد والعين والفاء أصلان متباينان، يدل أحدهما على خلاف القوة، ويدل الآخر على أن يزاد الشيء مثله)[28]، والضعف حسي أو معنوي، والمراد هنا المعنوي. [29]

الضعيف اصطلاحا:

عرفه السيوطي بأنه: (ما لم يجمع صفة الحسن). [30]

وقال فيه البيقوني:

وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف وهو أقساما كثر [31]

أقسام الحديث الضعيف

ينقسم الحديث من حيث أسباب الحكم عليه بالضعف، هو أن يكون به أحد سببين:

الأول: ما يرجع إلى عدم الاتصال

الثاني: ما يرجع إلى الجرح القادح في الراوي.

ونتعرض لبعض أقسام كل سبب منهما بشيء من الإيجاز، لتكتمل لنا صورة الحديث الضعيف، وسبب إطلاق العلماء عليه بالضعف.

أولا: ما يرجع إلى عدم الاتصال.

تعددت أسباب رد الحديث وضعفه من جهة الإسناد، وبناء على تلك الأسباب تظهر صور لها منها:

1-المعلق

لغة: اسم مفعول من علق، والعلق أن ينشب الشيء بالشيء، ويقال أعلق الصائد إعلاقا، إذا علق الصيد في حبالته. [32]

([28]) مقاييس اللغة، ابن فارس، 362/3.

([29]) تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م، 306/1.

([30]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر الفاريابي، دار طيبة، 195/1.

([31]) المنظومة البيقونية، عمر البيقوني، دار المغني للنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ - 1999م،ص 8.

([32]) مجمل اللغة، ابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط2، 1406هـ - 1986م، 362/3.

اصطلاحا: هو الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر. [33]

علة ضعف المعلق ورده أنه فقد شرطا من شروط القبول وهو اتصال السند، مع عدم العلم بحال المحذوف.

2-**المرسل**

لغة: اسم مفعول من ارسل، بمعنى بعث، قال ابن فارس: (الراء والسين واللام أصل واحد مطرد منقاس، يدل على الانبعاث والامتداد). [34]

اصطلاحا: هو قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. [35]

علة ضعف المرسل ورده أنه فقد شرطا من شروط القبول وهو اتصال السند، مع عدم العلم بحال المحذوف، فلا يشترط أن يكون صحابيا.

3-**المعضل**

لغة: اسم مفعول من أعضله، ويأتي على معاني منها الكثرة والدهاء والاعياء، ولعل الاعياء هو المناسب هنا كما يقال أعضلني فلان أي أعياني أمره. [36]

اصطلاحا: ما سقط من اسناده اثنين فصاعدا مع التوالي. [37]

علة ضعف المعضل ورده كثرة المحذوفين من الاسناد، مع جهالتهم، ويعد من أسوأ أحوال الضعيف.

4-**المنقطع**

لغة: اسم فاعل من الانقطاع، ويدل على صرم وإبانة شيء من شيء. [38]

([33]) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، 1406هـ - 1986م،ص 24.

([34]) مقاييس اللغة، ابن فارس، 392/2.

([35]) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، محي الدين النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، 1405هـ - 1985م،ص 34.

([36]) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الجوهري، 1766/5.

([37]) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق: عصام الصبابطي وعماد السيد، دار الحديث، ط5، 1418هـ - 1997م،ص722.

([38]) مقاييس اللغة، ابن فارس، 101/5.

اصطلاحا: هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه. [39]

علة ضعف المنقطع ورده أنه يشمل المرسل أو المعلق أو المعضل، وهو أشد انقطاعا منهم.

5-المدلس

لغة: اسم مفعول من التدليس، أي المخادعة والظلمة. [40]

اصطلاحا: ما رواه الرجل عن آخر، ولم يسمعه منه، أو لم يدركه. [41]

علة ضعف المدلس ورده أنه يوهم بالسماع ممن لم يسمع منه، وأن من دلس عنه لم يكن مرضيا، ولذلك دلس، ولأهل العلم تفصيل في قبول أو رد رواية المدلس، ليس هنا موطنها.

6-المرسل الخفي

اصطلاحا: هو أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه. [42]

علة ضعف المرسل الخفي ورده أنه نوع من المنقطع، ويحتاج إلى خبرة وتدقيق، فإذا ظهر الإرسال حكم بالضعف.

7-المعنعن والمؤنن

لغة: اسم مفعول من عنعن بمعنى عن عن، وأنّن بمعنى أنّ أنّ. [43]

اصطلاحا: الرواية بلفظ عن، من غير بيان للتحديث، والإخبار، والسماع [44]، أو قول الراوي: حدثنا فلان أن فلانا قال. [45]

([39]) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، محي الدين النووي، ص 35.

([40]) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الجوهري، 930/3.

([41]) الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط2، 1412هـ،ص 47.

([42]) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، الملا علي القاري، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم،ص 424.

([43]) معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار، دار عالم الكتب، ط1، 1429هـ - 2008م، 1563/2.

([44]) شرح التبصرة والتذكرة، الحافظ العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط1، 1423هـ - 2002م، 219/1.

([45]) تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، دار المعارف، ط10، 1425هـ - 2004م،ص 108.

وضع أهل العلم شروطا لقبول المعنعن والمؤنن، كثبوت اللقاء وطول الصحبة وغير ذلك من الشروط.

ثانيا: ما يرجع إلى الجرح القادح في الراوي

أسس علم الجرح والتعديل على أسس وقواعد، وعبر عنه بمصطلحات دارجة عند أهل هذا الفن، وإذا جرحوا الراوي كان لهم سببان في ذلك، إما بسبب العدالة أو بسبب

الضبط، ونتيجة ذلك يرد الحديث ويضعف، ومن أقسام الحديث الضعيف بسبب التجريح في الراوي:

1-الموضوع

لغة: اسم مفعول من وضع الشيء، ويدل على الخفض للشيء وحطه. [46]

اصطلاحا: هو المختلق المصنوع المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم. [47]

هو شر ما رفع وأقبحه، وأجمع العلماء على أنه لا تحل روايته عالما بالكذب وبعضهم قد حكم عليه بالكفر. [48]

2-المتروك

لغة: اسم مفعول من الترك، أي تخلية الشيء. [49]

اصطلاحا:ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب. [50]

([46]) مقاييس اللغة، ابن فارس، 117/6.

([47]) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أبو الفداء ابن كثير، تحقيق: مكتب الأجهوري للبحث العلمي، دار ابن الجوزي، ط1، 1435هـ،ص 190.

([48]) شرح النووي على مسلم، محي الدين النووي، دار إحياء التراث العربي، 1392هـ، 69/1.

([49]) مختار الصحاح، زين الدين الرازي، ص46.

([50]) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، الملا علي القاري، ص 453.

ويعرف أهل العلم كذب الراوي من خلال شهرته بالكذب أو يخالف ما استقرت عليه الشريعة والقواعد العامة، فيضعف حديثه ويرد.

3-المنكر

لغة: اسم مفعول من الإنكار، وهو خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب. [51]

اصطلاحا:إن خالف راويه الثقات فمنكر مردود، وكذا إن لم يكن عدلا ضابطا، وإن لم يخالف فمنكر مردود. [52]

وعلة ضعفه المخالفة للثقة، أو التفرد مع الضعف.

4-البدعة

لغة: مصدر من بدع، وهي ابتداء الشيء وصنعه لا عن مثال. [53]

اصطلاحا: هي طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه. [54]

البدعة قد تكون مكفرة فلا تقبل رواية المبتدع في مثل هذه الحالة، أو مفسقة فيقبلها العلماء بشروط. [55]

5-سوء الحفظ

اصطلاحا:من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه. [56]

وعلة ضعف الحديث ورد رواية سيء الحفظ خشية الاختلاط، رغم أنه لا يتعمد الكذب.

([51]) مقاييس اللغة، ابن فارس، 476/5.

([52]) اختصار علوم الحديث، أبو الفداء ابن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، ط،ص 582.

([53]) مقاييس اللغة، ابن فارس، 209/1.

([54]) الاعتصام، الشاطبي، 50/1.

([55]) تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، ص 153.

([56]) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق: عبد الله بن الرحيلي، ط2، 1429هـ – 2008م،ص124.

حكم رواية الضعيف:

كان عادة العلماء التفريق عند رواية الضعيف بين أحاديث الأحكام وفضائل الأعمال، حيث أسس الإمام أحمد لتلك القاعدة فقال: (إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكما ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد). [57]

وذلك مع مراعاة عدم الجزم بنسبتها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

حكم العمل بالضعيف:

الذي رجحه جمهور العلماء واستقر عليه عمل المتأخرين هو استحباب العمل بالضعيف في فضائل الأعمال بشروط ثلاث، أوضحها ابن حجر وهي:

أحدها: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به.

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط. [58]

المبحث الثالث

القول المشهور المبني على الحديث الضعيف

ننهج في هذا المبحث نهجا مبنيا على أن نذكر القول المشهور في المذهب مدللين عليه من كلام فقهاء المذهب، ثم نذكر الحديث الضعيف الذي بني عليه هذا القول، ثم نبين علة ضعف هذا الحديث مستدلين بكلام علماء الحديث، وهذا وقت الشروع في المطلوب.

([57]) ذيل طبقات الحنابلة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار العبيكان، ط1، 1425هـ – 2005م، 305/1.

([58]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، 351/1.

المطلب الأول: القول المشهور المبني على الحديث الضعيف في كتاب الطهارة

1-القول المشهور: لا يطهر جلد الميتة بالدبغ

قال أبو بكر الكشناوي: (لا يطهر الجلد عندنا بالدبغ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم: "أيما إهاب" أي جلد "دبغ فقد طهر" فالمراد الطهارة اللغوية، بمعنى النظافة لا الشرعية اهـ.

وفي الخرشي: يعني أن جلد الميتة والمأخوذ من الحي نجس ولو دبغ على المشهور المعلوم من قول مالك، ولا يجوز بيعه ولا يصلى عليه. قال ابن رشد: ولا يؤثر دبغه طهارة في ظاهره ولا باطنه. وفي المدونة: "ومن صلى ومعه لحم ميتة أو عظمها أو جلدها أعاد في الوقت" وأيضا قال مالك: لا يعجبني أن يصلي على جلدها وإن دبغ اهـ. وقد ظهر لك أن جلد الميتة نجس، ولا يطهر بالدباغ إنما رخص في استعماله في اليابسات والماء المطلق كما تقدم، والرخصة لا تجاوز موردها).[59]

الدليل من الحديث الضعيف:

عن عبد الله بن عكيم قال: أتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب). [60]

وجه الضعف:

اختلف في سماع عبد الله بن عكيم من النبي صلى الله عليه وسلم، فقال كبار أهل العلم أنه لم يعرف له سماع صحيح، وبناء على ذلك فالحديث كما بينا في أقسام الضعيف أنه مرسل.

قال البخاري: أدرك زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يعرف له سماع صحيح. [61]

وقال ابن حبان: أدرك زمنه ولم يسمع منه شيئا، وقال أبو حاتم أيضا: ليس له سماع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، من شاء أدخله في المسند على المجاز.[62]

([59]) أسهل المدارك، أبو بكر الكشناوي، دار الفكر، ط2، 55/1.

([60]) مسند أحمد رقم/18780، سنن أبي داود رقم/4127، سنن الترمذي رقم/1729، سنن ابن ماجه رقم/3613، سنن النسائي رقم/4249.

([61]) التاريخ الكبير، البخاري، دائرة المعارف العثمانية، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، 39/5.

([62]) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط1، 1326هـ، 324/5.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن ويروى عن عبدالله بن عكيم عن أشياخ له هذا الحديث وليس العمل على هذا عند أكثر أهل العلم، وقد روي هذا الحديث عن عبدالله بن عكيم أنه قال:

أتانا كتاب النبي صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بشهرين، وسمعت أحمد بن الحسن يقول: كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين، وكان يقول:

كان هذا آخر أمر النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في إسناده، حيث روى بعضهم فقال: عن عبدالله بن عكيم عن أشياخ من جهينة). [63]

2-القول المشهور: التسمية للوضوء هي من فضائله.

قال أبو بكر الكشناوي: (يعني أن فضائل الوضوء إحدى عشرة فضيلة عد المصنف منها ثلاثا، وهي التسمية، والسواك، وتكرار المغسول، وترك باقيها اختصارا منه.

التسمية: أي في ابتداء الوضوء، بأن يقول: باسم الله، والمعتمد أنه يأتي بالبسملة كاملة، فإن اقتصر على باسم الله حصلت البركة إن شاء الله، وفي الحديث: (لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) والمعنى لا وضوء كاملا، لأن التسمية عند الوضوء مستحبة). [64]

الدليل من الحديث الضعيف:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه). [65]

وجه الضعف:

هو تضعيف العلماء لرجلين من رجال هذا الإسناد وهما: ربيح بن عبد الرحمن وكثير بن زيد.

أما ربيح بن عبد الرحمن فقال الإمام أحمد فيه عندما سئل عن هذا الحديث: لا أعلم فيه حديثا يثبت، أقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد، عن ربيح، وربيح رجل ليس بمعروف. [66]

([63])سننالترمذيرقم/1729. تنقيحالتحقيقفيأحاديثالتعليق، ابنعبدالهادي، أضواءالسلف، 103/1.

([64]) أسهل المدارك، أبو بكر الكشناوي، 90/1.

([65]) مسند أحمد رقم/11370، سنن الترمذي رقم/25، سنن ابن ماجه رقم/397.

([66]) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، دار الكتب العلمية، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، 1418هـ - 1997م، 110/4.

وقال البخاري: ربيح منكر الحديث.[67]

وأما كثير بن زيد قال فيه أبو جعفر الطبرى: وكثير بن زيد عندهم ممن لا يحتج بنقله. [68]

وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين. وقال النسائى: ضعيف. [69]

3-القول المشهور: أكل لحم الإبل لا ينقض الوضوء.

قال القاضي عبد الوهاب: (فصل الوضوء من كل لحوم الإبل: ولا وضوء من آكل لحوم الإبل خلافا لأحمد وداود، لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يتوضأ من طعام أحله الله عز وجل" ، ولأنه مأكول فأشبه الخبز).[70]

الدليل من الحديث الضعيف:

عن سويد بن غفلة قال: كنت عند عمر، وعنده علي رضي الله عنهما فقالا: سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لا يجب على مسلم وضوء من طعام أحل الله له أكله). [71]

وجه الضعف:

أن العلماء اجمعوا على ترك رواية عمرو بن شمر، قال الجوزجاني: زائغ كذاب.

وقال ابن حبان: رافضي يشتم الصحابة، ويروي الموضوعات عن الثقات.

([67]) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، 238/3.

([68]) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، 414/8.

([69]) تذهيب تهذيب الكمال، شمس الدين الذهبي، تحقيق: غنيم عباس غنيم ومجدي السيد أمين، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1425هـ - 2004م، 438/7.

([70]) المعونة على مذهب عالم المدينة، القاضي عبد الوهاب، تحقيق: حميش عبد الحق، المكتبة التجارية، 158/1.

([71]) مسند الفاروق، ابن كثير، تحقيق: إمام بن علي، دار الفلاح، ط1، 1430هـ - 2009م، 115/1.

وقال البخاري: منكر الحديث، وقال يحيى: لا يكتب حديثه. [72]

4-القول المشهور: مسح أعلى الخف وأسفله

قال ابن يونس: (قال ابن القاسم: ولا يجزئ عند مالك مسح أعلاه دون أسفله، ولا أسفله دون أعلاه. قال أبو محمد عبد الوهاب: لما روي أن المغيرة قال: "وضأت النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فمسح أعلى الخف وأسفله"؛ ولأن المسح على الخفين بدل من غسل الرجلين، فوجب أن يكون في مقابلة مما يستره من مبدوله، كالمسح على الجبائر والعصائب. قال ابن القاسم في المدونة: ولكن لو مسح على ظاهرهما، ثم صلى، فأحب إلي أن يعيد الصلاة في الوقت، لأن عروة بن الزبير كان لا يمسح بطونهما). [73]

الدليل من الحديث الضعيف:

عن المغيرة رضي الله عنه قال: وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فمسح أعلى الخفين وأسفله.[74]

وجه الضعف:

وهذا الحديث فيه علتان، الأولى الانقطاع حيث أن ثور بن يزيد لم يسمع هذا الحديث من رجاء بن حيوة، قال أبو داود: وبلغني أنه لم يسمع هذا الحديث من رجاء. [75]

والثانية تدليس الوليد بن مسلم، قال أبو بكر المروذي: قلت لأحمد بن حنبل في الوليد قال: هو كثير الخطأ. [76]

([72]) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط1، 1382هـ - 1963م، 268/3.

([73]) الجامع لمسائل المدونة، ابن يونس التميمي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1434هـ - 2013م، 299/1.

([74]) سنن أبي داود رقم/165.

([75]) تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عاصم بن عبدالله القريوتي، دار المنار، ط1، 1403هـ - 1983م،ص 60.

([76]) تهذيب الكمال، الحافظ المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ - 1980م، 96/31.

وقال أبو مسهر: كان الوليد بن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم. [77]

وقال أبو الحسن الدارقطني: الوليد بن مسلم يرسل يروى عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع، وعطاء،

والزهري، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن عطاء والزهري، يعنى مثل عبد الله بن عامر الأسلمي، وإسماعيل بن مسلم. [78]

المطلب الثاني: كتاب الصلاة

1-القول المشهور: عدم صحة صلاة القادر على القيام بعاجز عنه قاعد.

قال إبراهيم التنوخي: (فإن منع القيام فهل تصح الإمامة أم لا؟ أما إن كان المقتدون به قادرون على القيام فالمشهور من المذهب أن الاقتداء به لا يصح. وهذا لما روي عنه صلى الله عليه وسلم من قوله: "لا يؤم أحد بعدي جالسا". والشاذ: صحة الاقتداء به. ويفعل المقتدون به من القيام ما يقدرون عليه). [79]

الدليل من الحديث الضعيف:

عن الشعبى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يؤمن أحد بعدى جالسا). [80]

وجه الضعف:

الضعف في هذا الأثر من علتين، الأولى الإرسال حيث إن عامر الشعبي لم يلق كثيرا من الصحابة ليحدث عنهم، فكيف بإرساله للنبي صلى الله عليه وسلم، وولد الشعبي على الأصح عام 19هـ، وقال الدارقطني: والحديث مرسل لا تقوم به حجة.

والثانية أن جابر الجعفي متروك الحديث، قال يحيى بن معين: لم يدع جابرا ممن رآه إلا زائدة، وكان جابر كذابا. [81]

([77]) تذهيب تهذيب الكمال، شمس الدين الذهبي، 383/9.

([78]) الضعفاء والمتروكون، أبو الحسن الدارقطنى، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،ص 139.

([79]) التنبيه على مبادئ التوجيه، إبراهيم التنوخي، تحقيق: محمد بلحسان، دار ابن حزم، ط1، 1428هـ - 2007م، 439/1.

([80]) موطأ مالك رقم/158، السنن الكبرى للبيهقي رقم/5141، سنن الدارقطني رقم/1485.

([81]) تهذيب الكمال، الحافظ المزي، 468/4.

وقال له الشعبي يوما: يا جابر لا تموت، حتى تكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال إسماعيل: فما مضت الأيام والليالي حتى أتهم بالكذب. [82]

وقال أبو حنيفة: ما لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفى، ما أتيته بشيء من رأيي إلا جاءني فيه بأثر، وزعم أن عنده ثلاثين ألف حديث، عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم لم يظهرها. [83]

2-القول المشهور: لا تجوز إمامة المرأة بالنساء.

قال ابن بزيزة: (وفي مذهب مالك قولان في جواز إمامتهم للنساء، والمشهور أنها لا تؤمهم، وأجاز الشافعي محصول المساواة، وقوله عليه السلام: "أخروهن من حيث أخرهن الله" يدل على أن النساء يمنعن من ذلك، وقد منعها الله الإمامة الكبرى، والصغرى مثلها، لأن الصحابة قالوا: هو إحداهما على الأخرى بدل على تساويهما في كثير من الأحكام). [84]

الدليل من الحديث الضعيف:

عن ابن مسعود قال: كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعا، فكانت المرأة لها الخليل تلبس القالبين تطول بهما لخليلها، فألقي عليهن الحيض، فكان ابن مسعود يقول: أخروهن حيث أخرهن الله. [85]

وجه الضعف:

هذا أثر لا أصل له، ولا يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قال ابن حجر: (لم أجده مرفوعا وهو عند عبد الرزاق والطبراني من حديث ابن مسعود موقوفا في حديث أوله كان الرجل والمرأة في بني إسرائيل يصلون جميعا الحديث ووهم من عزاه لدلائل النبوة للبيهقي مرفوعا). [86]

3-القول المشهور: جواز الجلوس على القبور.

([82]) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، 380/1.

([83]) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، ط1، 1396هـ، 209/1.

([84]) روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، ابن بزيزة، تحقيق: عبد اللطيف زكاغ، دار ابن حزم، ط1، 1431هـ - 2010م، 370/1.

([85]) المعجم الكبير، الطبراني، 295/9، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، مكتبة ابن تيمية، ط2.

([86]) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم، دار المعرفة، 171/1.

قال ابن رشد الحفيد: (واحتج من أجاز القعود على القبر بما روي عن زيد بن ثابت أنه قال: "إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبور لحدث أو غائط أو بول"، قالوا: ويؤيد ذلك ما روي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من جلس على قبر يبول أو يتغوط فكأنما جلس على جمرة من نار"، وإلى ذلك ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي). [87]

الدليل من الحديث الضعيف:

عن أبي أمامة أن زيد بن ثابت قال: هلم يا ابن أخي, أخبرك إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبور, لحدث غائط, أو بول. [88]

وجه الضعف:

وعلة تضعيف الحديث هي تدليس عمر بن علي المقدمي، قال ابن حجر: (كان شديد الغلو في التدليس وصفه بذلك أحمد وابن معين والدارقطني وغير واحد، وقال بن سعد ثقة وكان يدلس تدليسا شديدا يقول ثنا ثم يسكت ثم يقول هشام بن عروة أو الاعمش أو غيرهما، قلت وهذا ينبغي أن يسمى تدليس القطع). [89]

4-القول المشهور: لا ينزع عن الشهيد ما ليس من عادة الناس لبسه.

قال القاضي عبد الوهاب: (مسألة: لا ينزع عنه فرو ولا خف ولا محشو، خلافا للشافعي في قوله: ينزع ذلك، لما روي أنه عليه السلام أمر بدفنهم بثيابهم فعم الفرو والمحشو، ولأنه من لباس لا من سلاح كالقميص). [90]

الدليل من الحديث الضعيف:

([87]) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد، دار الحديث، 1425هـ - 2004م، 258/1.

([88]) شرح معاني الآثار، أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط1، 1414هـ - 1994م، 517/1.

([89]) تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، ط1، 1403هـ - 1983م،ص 50-51.

([90]) الإشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي عبد الوهاب، تحقيق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، ط1، 1420هـ - 1999م، 357/1.

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود، وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم. [91]

وجه الضعف:

هو الطعن في رواية علي بن عاصم، كان على ابن المديني إذا سئل عن على بن عاصم يقول: هو معروف في الحديث، وكان يغلط في الحديث، وروى أحاديث منكرة. [92]

وكان شعبة يقول: لا تكتبوا عنه،وقال الدارقطني: كان يغلط ويثبت على غلطه. [93]

وقال يحيى بن معين: كذاب، على بن عاصم ليس بشيء. [94]

قال ابن حجر:

(وفي إسنادهما ضعف، لأنه من رواية عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عنه وهو مما حدث به عطاء بعد الاختلاط). [95]

الخاتمة

بذلت قصارى جهدي لنصل إلى حقيقة علمية، نبني عليها أو يبني عليها غيرنا، أن المشهور من المذهب المالكي يحتاج إلى تمحيص إذا أراد الفقهاء أن يكون قائما على دليل صحيح، فهنا قد يترجح القول المرجوح في المذهب على القول المشهور لقوة دليله، وهناك فقهاء من المالكية قد خالفوا المشهور من المذهب بسبب ضعف الدليل، وانتقلوا إلى قول آخر لقوة دليله، وتربع على رأس هؤلاء مجتهد المالكية الإمام ابن العربي رحمه الله.

([91]) مسند أحمد رقم/2217، سنن أبي داود رقم/3134، سنن ابن ماجه رقم/1515.

([92]) تهذيب الكمال، الحافظ المزي، 513/20.

([93]) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، 348/7.

([94]) تهذيب الكمال، الحافظ المزي، 517/20.

([95])التلخيصالحبيرفيتخريجأحاديثالرافعيالكبير، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حسنبنعباسبنقطب، مؤسسةقرطبة، ط1، 1416هـ - 1995م،204/2.

قائمة المراجع:

- اختصار علوم الحديث، أبو الفداء ابن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، ط2.
- أسهل المدارك، أبو بكر الكشناوي، دار الفكر، ط2.
- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي عبد الوهاب، تحقيق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، ط1، 1420هـ - 1999م.
- الاعتصام، الشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، ط1، 1412هـ - 1992م.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أبو الفداء ابن كثير، تحقيق: مكتب الأجهوري للبحث العلمي، دار ابن الجوزي، ط1، 1435هـ.

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد، دار الحديث، 1425هـ – 2004م.
- التاريخ الكبير، البخاري، دائرة المعارف العثمانية، تحقيق: محمد عبد المعيد خان.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر الفاريابي، دار طيبة.
- تذهيب تهذيب الكمال، شمس الدين الذهبي، تحقيق: غنيم عباس غنيم ومجدي السيد أمين، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1425هـ – 2004م.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض، تحقيق: عبد القادر الصحراوي، مطبعة فضالة، ط1، 1966م.
- تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، ط1، 1403هـ – 1983م.
- التقريب والتيسير، محي الدين النووي، دار الكتاب العربي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، ط1، 1405هـ – 1985م.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، ط1، 1416هـ – 1995م.
- التنبيه على مبادئ التوجيه، إبراهيم التنوخي، تحقيق: محمد بلحسان، دار ابن حزم، ط1، 1428هـ – 2007م.
- التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة، القاضي عياض، تحقيق: الدكتور محمد الوثيق، الدكتور عبد النعيم حميتي، دار ابن حزم، ط1، 1432هـ – 2011م.
- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ابن عبدالهادي، أضواء السلف، تحقيق: سامي بن محمد بن جادالله وعبدالعزيز بن ناصر الخباني، ط 1، 1428هـ – 2007م.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط1، 1326هـ.
- تهذيب الكمال، الحافظ المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ – 1980م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م.
- تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، دار المعارف، ط10، 1425هـ – 2004م.

- الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، صالح الأزهري، دار المكتبة الثقافية
- الجامع لمسائل المدونة، ابن يونس التميمي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1434هـ - 2013م.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد الدسوقي، دار الفكر.
- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، علي العدوي، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، 1414هـ - 1994م.
- الدر الثمين والمورد المعين، محمد ميارة، تحقيق: عبد الله المنشاوي، دار الحديث، 1429هـ - 2008م.
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم، دار المعرفة.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر.
- ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار العبيكان، ط1، 1425هـ - 2005م.
- روضة المستبين في شرح كتاب التلقين، ابن بزيزة، تحقيق: عبد اللطيف زكاغ، دار ابن حزم، ط1، 1431هـ - 2010م.
- سنن ابن ماجه، ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ - 2009م.
- سنن أبي داود، أبو داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ - 2009م.
- سنن الترمذي، الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار مصطفى البابلي، ط2، 1395هـ - 1975م.
- سنن الدارقطني، الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1424هـ - 2004م.
- السنن الكبرى، البيهقي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط1، 1432هـ - 2011م.

- سنن النسائي، النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط2، 1406هـ، 1986م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ – 1985م.
- شرح التبصرة والتذكرة، الحافظ العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، ط1، 1423هـ، 2002م.
- شرح الزرقاني على الموطأ، عبد الباقي الزرقاني، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1424هـ – 2003م.
- شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب، المنجور أحمد، تحقيق: محمد الشيخ محمد الأمين، دار عبد الله الشنقيطي.
- شرح النووي على مسلم، محي الدين النووي، دار إحياء التراث العربي، 1392هـ.
- شرح معاني الآثار، أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط1، 1414هـ – 1994م.
- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، الملا علي القاري، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ – 1987م.
- الضعفاء والمتروكون، أبو الحسن الدارقطنى، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ضوء الشموع شرح المجموع، محمد الأمير، تحقيق: محمد محمود ولد محمد الأمين، دار يوسف بن تاشفين، ط1، 1426هـ – 2005م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ – 1997م.
- كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب، ابن فرحون، تحقيق: حمزة أبو فارس وعبد السلام الشريف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990م.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، ط1، 1396هـ.

- مجمل اللغة، ابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط2، 1406هـ – 1986م.
- مختار الصحاح، زين الدين الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، دار المكتبة العصرية، ط5، 1420هـ – 1999م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، عبد الله اليافعي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ – 1997م.
- مسند أحمد، أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، 1421هـ–2001م.
- مسند الفاروق، ابن كثير، تحقيق: إمام بن علي، دار الفلاح، ط1430،1هـ – 2009م.
- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، ابن حبان، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء، ط1، 1411هـ – 1991م.
- المعجم الكبير، الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، مكتبة ابن تيمية، ط2.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار، عالم الكتب، ط1، 1429هـ – 2008م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.
- معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، 1406هـ – 1986م.
- المعونة على مذهب عالم المدينة، القاضي عبد الوهاب، تحقيق: حميش عبد الحق، المكتبة التجارية، رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م.
- منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، يحيى السلماسي، تحقيق: محمود بن عبد الرحمن، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1422هـ – 2002م.
- منح الجليل شرح مختصر خليل، محمد عليش، دار الفكر، 1409هـ – 1989م.
- المنظومة البيقونية، عمر البيقوني، دار المغني للنشر و التوزيع، ط1، 1420هـ – 1999م.
- موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية.

- الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط2، 1412هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط1، 1382هـ - 1963م.
- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عصام الصبابطي وعماد السيد، دار الحديث، ط5، 1418هـ - 1997م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن الرحيلي، ط2، 1429هـ - 2008م.